مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الضرائب في الاستهلاك في سورية بين عامي 2000 - 2010 (دراسة تحليلية)
اسم الكاتب: د. رضوان وليد العمار، هنادي سليمان درويش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4617
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

أثر الضرائب في الاستهلاك في سورية بين عامي 2000-2010 (دراسة تحليلية)

الدكتور رضوان وليد العمارّ*
هنادي سليمان درويش**

(تاريخ الإيداع 11 / 8 / 2014. قُبِل للنشر في 10 / 12 / 2014)

□ملخّص□

تناول هذا البحث دراسة استخدام الضرائب في سورية كأداة هامة في التأثير في إحدى المتغيرات الاقتصادية الهامة(الاستهلاك) بين عامي (2000-2010)،كأن تُستخدم هذه الضرائب والرسوم مثلاً لدعم زيادة استهلاك بعض السلع التي تعتبر سلعاً أساسية وضرورية أو لمحاولة الحد من حجم استهلاك سلع أخرى كالكماليات.

قام المشرع السوري خلال الفترة المدروسة بإجراء تعديلات ضريبية عدة (وخاصة رسم الإنفاق الاستهلاكي) للتأثير في حجم الاستهلاك المحلي، إن كان استهلاكاً عاماً أو استهلاكاً خاصاً، فكان هناك تعديل كبير في معدلات بعض الضرائب المباشرة إلى جانب التوسع في قاعدة السلع والخدمات التي تم إخضاعها لبعض أنواع الضرائب غير المباشرة، ومنها لرسم الإنفاق الاستهلاكي حيث امتد إلى بعض السلع الضرورية .

الكلمات المفتاحية: الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص، الاستهلاك الكلي، الضرائب على الإنفاق، الرسم على الإنفاق الاستهلاكي.

*أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
**طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

The Impact of Taxes on Consumption in Syria 2000-2010

Dr. Radwan Al- Ammar [*]
Hanadi Darwish [**]

(Received 11 / 8 / 2014. Accepted 10 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

This research studied the use of taxes in Syria as an important tool in influencing one of the variables important economic (consumption) between the years (2000-2010). These taxes and fees are used (for example) to support an increase in the consumption of some goods that are considered commodities and necessary, or to try to reduce the amount of consumption of luxury goods .

The Syrian legislator made during the period studied adjustments numerous tax (especially fee consumer spending) to influence the amount of the domestic consumption, for the consuming public or consuming particular. There was a major adjustment in tax rates of some of the direct taxes and the expansion of the base of goods and services that are subject to certain types of indirect taxes, and to draw them where consumer spending has spread to some of the essential commodities .

Keywords: direct taxes, indirect taxes, public consumption, private consumption, total consumption, taxes on spending, Fee on consumer spending.

[*]**Professor, Department of Finance and Banking , Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate student, Department of Economic and planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يترتب على الدول في العصر الحديث استخدام أنواع معينة من الضرائب للتأثير في متغير اقتصادي معين، على اعتبار أن الضرائب تمس كافة أفراد المجتمع ومؤسساته وقطاعاته، وبالتالي تظهر أهمية تأثيرها في كامل المتغيرات الاقتصادية الكلية(ومنها الاستهلاك). كأن تتناول دولة ما الضرائب غير المباشرة كوسيلة للتحكم بحجم الاستهلاك الكلي بما يناسب الأوضاع التي تمر بهاالبلد (على اعتبار أن الضرائب غير المباشرة تقع عموماً على الاستهلاك).فمن خلال هذه الضرائب تستطيع الدولة أن تتحكم (إلى درجة ما) بمقدار استهلاك بعض السلع غير الضرورية (الكمالية) فترفع الضريبة عليها، بينما قد تخفض معدلاتها لحساب السلع الضرورية والسلع شائعة الاستعمال، مما يساعد على زيادة استهلاكها عند الطبقة الفقيرة ولصالح تخفيف العبء عليها. وهذا البحث يبحث في بيان مدى تأثر الاستهلاك النهائي الكلي بالضرائب المفروضة في سورية خلال الفترة (2000–2010) وخاصة مع توجه الحكومة لتخفض معدلات الضرائب المباشرة وفرض تعديلات كثيرة بغية زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة(وكان أهمها تعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي).

حيث كان يطبق القانون رقم /18/ لعام 1987 تحت اسم (رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي) والذي استمر العمل به حتى عام 2004، عندئذ صدر المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 تعديلاً للقانون الآنف الذكر، والذي قدم تغييرات كبيرة في مطارح هذا الرسم ومعدلاته، وكان من أهمها إلغاء لصفة الكمالية للرسم، من خلال توسيعه لقاعدة السلع الاستهلاكية الخاضعة للرسم ولم تعد تقتصر على السلع الكمالية فقط، بل أخضعت سلعاً وخدمات جديدة للرسم قد لا تعتبر من الكماليات بل سلعاً ضرورية أو شائعة الاستعمال فزاد العبء معه على أصحاب الدخول المنخفضة.

مشكلة البحث:

قامت الحكومة السورية بتعديلات ضريبية عدة وخاصة بعد عام 2003، كان أهمها خفض معدلات الضرائب المباشرة (الأمر الذي أدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية المباشرة)،وهذه التعديلات في الضرائب المباشرة ترافقتأيضاً مع تعديلات أخرى في بعض الضرائب غير المباشرة وكان أهمها قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي، وهذا البحث تناول أثر الضرائب في الاستهلاك النهائي خلال فترة 2000–2010.

ومنه يكون التساؤل الرئيس في هذا البحث:

– هل أثّرت الضرائب في الاستهلاك الكلي في سورية خلال فترة(2000–2010) ؟

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثر الاستهلاك النهائي الكلي بالضرائب خلال الفترة المدروسة.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول الضريبة التي تمس كافة أفراد ومؤسسات المجتمع وقطاعاته، فتؤثر هذه الضريبة بدورها قي استهلاك الفرد والأسرة والاستهلاك العام للدولة، أي في حجم الاستهلاك الكلي. ومقابل هذا التأثير

الكبير تبرز أهمية الاستخدام الفعال للضريبة وضرورته في التأثير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (ومنها الاستهلاك) وبما يخدمكافة المراحل المختلفة التي يمر بها الاقتصاد بحيث يتفق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

فرضية البحث:

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والاستهلاك.

منهجية البحث:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي،حيث تم جمع البيانات عن إجمالي الضرائب والرسوم في سورية (الوزن النسبي لأنواع الضرائب) خلال الفترة من 2000–2010 وبيانات عن الاستهلاك العام والخاص عن الفترة المدروسة، ومن ثم تفريغ هذه البيانات وتحليلها وفق برنامج spss لدراسة الانحدار البسيط الخطي وغير الخطي بالإضافة إلى اختيار معنوية المعلمات المقدرة باستخدام t ، وبعد ذلك تم استخلاص النتائج ووضع التوصيات التي تعالج مشكلة البحث.

وكانت عيّنة الدّراسة عبارة عن سلسلة زمنيّة من عام 2000 حتّى عام 2010 تتضمّن بيانات حول متغيّرات الدّراسة وهي الضرائب والاستهلاك في سورية، ونورد الجدول التالي الذي يبيّن تعريف بمتغيّرات الدّراسة وترميزها وطبيعتها:

المتغيّر	الرمز	نوع المتغيّر
الضرائب	x	مستقلّ
الاستهلاك	y	تابع

ومن المشكلات التي اعترضت البحث عدم وجود بيانات عن بعض أنواع الضرائب خلال عام 2010.

الدراسات السابقة:

1- دراسة تحليلية لتطور الضرائب على الإنفاق في سورية منذ عام 1980، زينب زيود (2012).

حللت الباحثة واقع ضرائب الإنفاق في سورية منذ عام 1980 حتى 2008، وتوصلت إلى أن تعديلات ضرائب الإنفاق ورسومه قبل عام 2004 لم تكن جوهرية، وبعد هذا العام طرأت التعديلات الجوهرية التي ألغت بعض الضرائب والرسوم واستبدلت برسم الإنفاق الاستهلاكي كخطوة أولى للوصول مستقبلاً إلى ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا البحث اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي المقارني فقارنت حالة سورية مع كل من مصر والأردن وأوصت بتبسيط الإجراءات الضريبية في سورية ونشر الوعي الضريبي لدى المكلفين والعاملين، إضافة إلى استبدال الضرائب على الإنفاق بضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات.

2- الاتجاهات الحديثة في الضرائب على الإنفاق وإمكانية تطبيقها في سورية، منار الحوراني (1998).

هدفت الباحثة في هذا البحث إلى تطوير قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي رقم 18 لعام 1987 وتطبيق ضريبة عامة على المبيعات. وكان من نتائج البحث:

- ضعف ربط الضرائب غير المباشرة مع السياسات الاقتصادية المنهجية للدولة.
- فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة على سلع رئيسة دون مراعاة مبدأ العدالة.

-فرض الضرائب والرسوم غير المباشرة بمعدلات مقطوعة، ونتيجة تطبيقها لسنوات طويلة جعل منها غير متماشية مع تغير الأسعار خلا السنوات الطويلة لتطبيقها.

وجاء من توصيات هذا البحث، ضرورة الإسراع في تطبيق الضريبة العامة على المبيعات في سورية كمرحلة أولى، وفي مرحلة متقدمة تستبدل بالضريبة على القيمة المضافة.

أما دراستنا هذه فتختلفعن الدراسات السابقة الآنفة الذكر، في كونهاتعتمد على دراسة تحليلية إحصائية باستخدام برنامج spss ولم يكتف كما الدراسات السابقة بدراسة تحليل وصفي فقط، كما أن هذا البحث أشار إلى الأنواع المختلفة للضرائب في دراسة أثر الضرائب في الاستهلاك الكلي(العام والخاص) باعتبار أن الضرائب المباشرة تؤثر(بشكل غير مباشر) في حجم الاستهلاك وفي أحجام الدخول التي يخصص جزء منها للاستهلاك.

تعريف الضريبة وأركانها :

تعريف الضريبة : هي فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للسلطات العامة، بصفة نهائية دون مقابل معين، تمكيناً للدولة من تحقيق أهدافها. (العمّار،153،2013)

أركان الضريبة الأساسية: (العمّار،2013; دراز وآخرون،2003)

- الضريبة فريضة مالية: فقد تحصل الدولة هذا المبلغ نقدياً أو عينياً لأهداف معينة.

- الضريبة فريضة إلزامية : ليس للفرد خياراً في دفعها بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع.

- الضريبة تدفع بصفة نهائية : فليس للفرد الحق في استرداد المبلغ الذي دفعه كضريبة.

- الضريبة فريضة بلا مقابل: بدأت على أساس وجود علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، فتقدم الدولة خدماتها (دفاع وأمن ومرافق عامة...) إلى أفراد المجتمع مقابل أن يقوم الأفراد بدفع الضريبة ثمناً لهذه الخدمات.

وبعد ذلك تعمقت فكرة التضامن الاجتماعي لتبرير فرض الضريبة، مادام قيام الدولة بهذه النشاطات تحقيقاً لنفع عام، فإن الأمر يقتضي أن يتضامن الجميع في تمويل هذه النشاطات وتصبح الضريبة واجبا عليهم لمصلحة البلد ككل.

- تهدف الضريبة إلى تحقيق النفع العام .

- تفرض الضريبة تعبيراً عن سياسة الدولة التدخلية للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع: حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من وسائل وأدوات لتحقيق أهداف المجتمع، فتحول دورها من تحقيق الهدف المالي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف العامة والتأثير في المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تلك الأهداف.

- تفرض الضريبة وفقاً لمقدرة المكلف على الدفع بما يتناسب مع حجم دخله أو ثروته أو إنفاقه....

أنواع الضرائب : هناك ضرائب مباشرة (على الدخل والثروة) وضرائب غير مباشرة (على الإنفاق) :

1- الضرائب المباشرة على الدخل والثروة وتفرض هذه الضرائب على قيمة ما يحصل عليه المكلف من دخله أو ما يمتلكه من عناصر رأس المال(شرف،112،2008).

ويستخدم في سورية الضرائب النوعية على الدخل، بحيث تتناول كل ضريبة من الضرائب النوعية نوعاً معيناً من أنواع الدخول دون الأخرى، كالضريبة على الرواتب والأجور والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها .....

من مزايا هذه الضرائب المباشرة

انتظامها وثباتها النسبي: فالانتظام ناجم عن كون الضريبة دورية ومرتبطة بمواعيد محددة، أما الثبات فلكونها لا تتعرض (من حيث المبدأ) للتقلبات الاقتصادية الشديدة إلا في حدود محدودة بعكس حالة الضرائب غير المباشرة والتي تتأثر فيها لتنعكس على الإنتاج والاستهلاك ومختلف مظاهر النشاط الاقتصادي.

- سهولة رفع سعرها: حيث يسهل على الحكومة (عندما تحتاج إلى موارد إضافية كما في حالات الحروب والأزمات) أن ترفع سعر الضرائب.

- استجابتها لقاعدة الملاءمة: وذلك لأن الضريبة المباشرة تفرض على مكلفين معروفين من قبل الإدارة الضريبية على عكس حالة الضرائب غير المباشرة.

- استجابتها لاعتبارات العدالة: ففيها تستطيع إدارة الضرائب أن تراعي مثلاً الظروف الشخصية للمكلف. فقد تقتضي مبادئ العدالة إقرار بعض الإعفاءات أو خفض سعر الضريبة أو رفعه بحسب وضع ذلك المكلف.

من مساوئ الضرائب المباشرة:

- النقص في مرونتها: فإن كان من مزايا هذه الضرائب الانتظام والثبات فهي غير مرنة ولا تنخفض حصيلتها في فترة الأزمات ولا تزيد في فترة الازدهار دون تغيير المعدلات.

- تعدد إجراءات جبايتها وخاصة مع مراعاتها لأوضاع المكلفين.

- محدودية المكلفين بها: باعتبارها ليست في عداد الضرائب العامة التي يستقر عبؤها على الجميع.

- ثقل عبئها على المكلف: يدفع المكلف الضريبة غير المباشرة دون أن يشعر بها، على عكس دفع الضريبة المباشرة، وعندها قد يستاء البعض منها ويحاولون التهرب من دفعها.(عطوي، 2003)

2- الضرائب على الإنفاق أو الضرائب غير المباشرة:

هي الضرائب التي تتناول الدخل بمناسبة استخدامه أو إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة، أي الإنفاق غير الاستثماري وهنا تأخذ هذه الضريبة عدة تسميات منها الضرائب على الاستهلاك (consumption taxes) أو الضرائب على السلع (commodity taxes) والضرائب على المبيعات (sales taxes) أو الضرائب على المشتريات (purchase taxes)، وغيرها من التسميات إلا أن الضرائب على الإنفاق هي الأفضل نظراً لشموليتها ووضوح الضريبة.(دراز، 2000)

من مزايا هذه الضريبة:

- وفور حصيلتها وتواليها على مدار السنة.

- خفيفة الوطأة حيث تندمج قيمتها في أسعار السلع فلا يشعر بها المكلف.

- مرنة: حيث تتأثر تأثيراً مباشراً وسريعاً بالأحوال الاقتصادية.

ومن أهم مساوئ هذه الضريبة :

- عدم تحقيقها للعدالة لأنها تصيب الفقراء والأغنياء على حد سواء، دون تمييز دائم بين مايجب فرضه على الطبقة ذات الدخول المنخفضة وعلى الطبقة ذات الدخول المرتفعة.

- تأثرها الشديد بالأحوال والأوضاع الاقتصادية، قد يسبب مشكلات كبيرة كانخفاض الحصيلة الضريبية في حالة الكساد لدرجة قد تؤدي إلى ظهور عجز ضخم في إيرادات الدولة.(دراز، 2000)

تعريف الاستهلاك

الاستهلاك (consumption)هو استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع بخدمات، وذلك من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية.(كبارة،2012،229)

العوامل المؤثرة في الاستهلاك

تتشابه النظرة الكينزية مع الكثير من الاقتصاديين حول العوامل المؤثرة في الاستهلاك، حيث حددها Keynes:بعوامل ذاتية وعوامل موضوعية.

– العوامل الذاتية: يتجلى أثرها في تجديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى الدخل المعين، وهو يؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي و الادخار. و تنطلق من البنية النفسية للمستهلك ومن عاداته الاجتماعية ومن تأثره بأطر المؤسسات السائدة.

–العوامل الموضوعية: تنطلق هذه العوامل من متغيرات اقتصادية متنوعة كالربح أو الخسارة الطارئة وغير المتوقعة ولا تؤثر عادة في دخله المنتظم، تعديلات في التشريعات أو الإجراءات الضريبية، وتعديلات ملحوظة في المعدلات العامة للفوائد المصرفية، وتبدلات في توقعات الأفراد فيما يتعلق بمستوى دخولهم الحالية واحتمالات ارتفاعها أو انخفاضها مستقبلاً.(كبارة،2012)

ويمكن صياغة أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك بالشكل الآتي:(أبو عيدة،2013)

- حجم الدخل : حيث يعد حجم الدخل من أهم العوامل التي تؤثر في العلاقة القائمة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي.

- مستوى الأسعار: في حال ارتفعت الأسعار دون أن يترافق ذلك بارتفاع للدخول النقدية للأفراد، فعندها ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض بالتالي الاستهلاك ،أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو ولا يتغير . كما قد تختلف العلاقة بين مستوى الأسعار والاستهلاك فيما لو كان الفرد من الطبقة الفقيرة أو الغنية وخاصة فيما يتعلق بالسلع الكمالية أو غير الضرورية فعند ارتفاع سعرها سوف يقل استهلاكها من قبل الطبقات الفقيرة بينما قد لا يتغير استهلاكها بالنسبة للطبقات الغنية.

- توقعات الأسعار: إذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك .

- العوامل الاجتماعية: هناك عوامل اجتماعية عدة منها العمر،والحالة الاجتماعية،والمستوى التعليمي والثقافي،والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وخاصة عند محاكاته وتقليده لغيره ممن يكون من طبقته الاجتماعية أو من طبقة أخرى، باستهلاك سلع (قد لا تكون مهمة له لكن يكون استهلاكها فقط لمجرد محاولته تقليدهم)، وأيضاً قد يحاول عدد من أبناء بلد ما التقليد بالعادات الاستهلاكية في دول أكثر تقدماً فيؤثر ذلك كثيراً على نمط استهلاكه كأن يقلدهم في استخدام ألبسة بماركات عالمية حتى لو لم تكن تتناسب مع دخله.

- الأذواق: يعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وغيرها. هذا إضافة إلى الاختلاف مع مرور الزمن نتيجة التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها،والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغييرأذواق المستهلكين من فترةلأخرى.

- الثروة: كأن يحصل الفرد على ثروة مفاجأة كإرث مثلاً فقد يميل عندها هذا الفرد إلى زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل،ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكيا معين(إن لم يقم بإنفاق الثروة بشكل سريع وغير كفي بل قام باستثمارها) فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته.

- الضرائب: تؤثر السياسة الضريبية للدولة في الاستهلاك ومن ثم على الادخار،حيث تعتبر الضرائب استخداماً غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي(أو الادخارالعام)،حيث إن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

إن الضرائب غير المباشرة، هي ضرائب تقع عموماً على الاستهلاك وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، الأمر الذي يجعلها أشد عبئاً على الطبقات ذات الدخول المنخفضة (أي الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك) أكثر منها على الطبقات ذات الدخول المرتفعة (ذات الميل المنخفض للاستهلاك). وهذا التأثير للضريبة على الاستهلاك يتوقف على أمرين، الأول هو نوع السلع الاستهلاكية (إن كانت كمالية أو شائعة أو ضرورية) والأمر الثاني هو أسلوب فرض هذه الضريبة. فمثلاً إن كان بشكل نوعي فإنه قد يحمل معه إلى حد ما تأثيرا سلبيا بمساهمته بزيادة العبء على السلع رخيصة السعر وبالتالي زيادة العبء على مستهلكيها من أصحاب الدخول المحدودة على عكس فرضها بأسلوب قيمي، ذلك الأسلوب الذي يزيد العبء على السلع ذات الأسعار العالية ومنه قد تتحمل هذا العبء الطبقة الغنية أكثر من غيرها.(فرهود،1994)

إن الاستهلاك الكلي لأي دولة، يتكون من استهلاك خاص (والذي يتوقف على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر) واستهلاك عام (الذي يتوقف بدوره على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، وعليه فإن تأثير الضريبة على الاستهلاك الكلي قد يختلف بين الاستهلاك والحاجات الخاصة بالأفراد وبين خطط الدولة (واستخدامها للاستهلاك العام) لضبط هذا الاستهلاك الكلي بما يتلاءم مع الوضع العام لاقتصاد البلد، ومنه نجد :

-في حال الاستهلاك الخاص:

تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على حجم الدخل المتاح للمكلفين بالنقصان مما يدفعهم (وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة) إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية ذات الطلب المرن التي يتأثر استهلاكها بهذه الضريبة بصورة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن. وبما أن حجم الدخل يحدد مقدار التأثر في هذه الضريبة، فان الدخل المرتفع أو الطبقة الغنية تكون ذات تأثر أقل، باعتبار أن مقدار استهلاكها لا يتغير عموماً بل يتم دفع هذه الضريبة من الجزء المخصص للادخار على عكس الطبقات الفقيرة التي تقلل من استهلاكها، وهذا التخفيض في الاستهلاك يزداد مع رفع سعر هذه الضريبة.(ناشد،2006)

-في حال الاستهلاك العام: حيث يشمل الإنفاق الحكومي المباشر النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية. حيث كلما كان حجم الإنفاق الاستهلاكي اكبر من حجم الإنفاق الاستثماري، فإن لذلك آثاراً سلبية على نمو الناتج القومي الإجمالي وعلى التنمية. وكلما زاد الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر(شعبان،2012)

ومنه نجد ان الدولة تستطيع أن تستخدم الضريبة على الاستهلاك بما يتلاءم مع خططها فقد تجمد جزء من حصيلتها أو تنفقها على قطاع الاستثمار أو الدعم أو غيرهما،فيكون هذا التجميد أو التخفيض للاستهلاك بهدف توجيه الاستهلاك الكلي نحو الانخفاض، والحالة معاكسة في حال انخفض استهلاك الأفراد فتقوم الدولة بالطلب على السلع والخدمات لتعويض ذلك الانخفاض في استهلاك الأفراد.(ناشد،2006)

أثر الضرائب والرسوم على الاستهلاك في سورية

في البحث عن أثر الضريبة على الاستهلاك، قد تتضح أهم نقاطه من خلال تسليط الضوء على أهم رسم يؤثر في الاستهلاك، وهو رسم الإنفاق الاستهلاكي. ذلك الرسم الذي فُرض في سورية لأول مرة بالقانون رقم 18 لعام 1987 واستمر العمل به حتى صدور المرسوم التشريعي المعدل له رقم/ 61 لعام 2004/ ثم تلاه تعديلات عدة على هذا المرسوم.

من أهم مزايا هذا المرسوم وتعديلاته الآتي:

1-تضمنت تعديلات هذا المرسوم إلغاءً لصفة الكمالية للرسم لأنها وسعت قاعدة السلع الاستهلاكية الخاضعة للرسم ولم تعد تقتصر على السلع الكمالية فقط، بل أخضعت سلعاً وخدمات جديدة للرسم قد لا تعتبر من الكماليات (زيود، 2012).

إلا أن التوسع في مطارح هذا الرسم، لم يكن دوماً لصالح الطبقات الفقيرة أو لصالح السلع الضرورية، فسلع كالسكر والملح والبهارات يكون الطلب عليها غير مرن بسبب الحاجة الكبيرة لها، فلا تعتبر من السلع الكمالية بل من السلع الضرورية، وكان من الممكن أن يتم إعفاءها من الرسوم.

وفي المقابل كان لهذا المرسوم وتعديلاته تأثيرات ايجابية، كما في حالة رفع الرسم على بعض السلع التي لا تعتبر أساسية بل كمالية ورغبة منها للحد من استخدامها، كرفع الرسم على المشروبات الكحولية (إن كانت محلية أو مستوردة) إلى 35% بعد أن كانت 15% وفق القانون رقم 18 لعام 1987. وفي المادة رقم 5 من المرسوم التشريعي رقم41 لعام 2005 تم رفع نسبة الرسم على شراء السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) لتصبح 30% او 40% حسب سعة اسطوانتها (166سم3 او أكثر) بعد إن كانت لمختلف أنواع السيارات الخاصة 15% وفق القانون رقم 18 لعام 1987.(القانون رقم /18/، 1987 ; المرسوم رقم/41/، 2005)

ومقابل هذا الرفع للرسم على السيارات، تم إنصافها من حيث منع تكرار دفع رسوم تسجيلها في حال بيعها، حين تضمنت المادة رقم 8 من المرسوم رقم 41، فرض رسم تسجيل السيارات السياحية للمرة الأولى لدى دوائر النقل (ولمرة واحدة دون أن تكرر أبداً) فحددت بمبلغي 10 آلاف ليرة سورية أو 25 ألف ليرة سورية حسب سعة اسطوانتها (1600سم3 او أكثر).

وفي ذات السياق لتوسيع قاعدة السلع الاستهلاكية لهذا المرسوم وتعديلاته، يلاحظ إخضاع سلع وخدمات جديدة للرسم لم تكن خاضعة سابقاً. ففي المرسوم التشريعي رقم 41 تاريخ 2005/5/6 أضيف إلى الجداول الملحقة في المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 بعض السلع والخدمات، منها:

-في المادة رقم 2 منه حدد نسبة 3% من أجور مكالمات الهاتف الخلوي عند تحصيلها و 2% من أجور مكالمات الهاتف الثابت عند تحصيلها.

-وفي المادة رقم 3 منه حدد نسبة 15% على لفائف تبغ (سيجار وسجائر) ان كانت محلية او مستوردة. (المرسوم التشريعي رقم 41لعام 2005)

2-إن بنود هذا المرسوم وتعديلاته كانت باتجاه تقليل الضرائب الكثيرة التي يتضمنها النظام الضريبي السوري نحو فرض ضريبة واحدة على المبيعات، وذلك بإلغائه بعض الرسوم والضرائب ثم إخضاع سلعها إلى هذا الرسم، إلى جانب توحيد معدل الرسم على بعض الخدمات ليسهل عمل الإدارة الضريبة (زيود، 2012)

فمن ناحية إلغاء بعض الرسوم والضرائب (كإحدى مزايا الإصلاح الضريبي وتخفيف العبء عن المكلفين) فقد لا نجده كاملاً أو حقيقياً بل وهمياً، حيث تم إلغاؤها من جهة وفرضها (لعدد منها) من جهة أخرى، وذلك بعد تضمينها في رسم آخر.

فقد تضمن المرسوم رقم 61 لعام 2004 إلغاء بعض الرسوم مثل رسمي أجهزة التلفزيون والاسمنت وكل من ضريبة الملح والسكر، بإخضاعها وفق ذات المرسوم لرسم الإنفاق الاستهلاكي. وفيه حددت نسبة الرسم على السكر والملح (3%- 5%) على التوالي (رغم أهمية هاتين المادتين كسلع ضرورية) و نسبته على أجهزة التلفزيون كانت 10%.(المرسوم رقم2004،61)

وفيما يلي جدول يوضح توزع الضرائب على حسب أنواعها خلال الفترة المدروسة:

جدول رقم (1) للضرائب الإجمالية ورسم الإنفاق الاستهلاكي(الأرقام بملايين الليرات السورية)

البيان	الضرائب على الإنفاق	رسم الإنفاق الاستهلاكي	الضرائب على الدخل	الضرائب على رأس المال	إجمالي الضرائب والرسوم بمليار الليرات السورية
2000	26365	932	94415	3249	124028
2001	34897	1751	129182	4125	168204
2002	47226	2891	115474	5539	168239
2003	50744	4216	123295	6372	180411
2004	56233	6298	121469	7803	185505
2005	74996	22181	107290	10249	192535
2006	96226	34954	115022	11449	222697
2007	112613	39184	135845	13403	248561
2008	108897	42196	144639	15289	268825
2009	112415	40119	181408	16803	310626
2010	-	47100	-	-	278428

الأرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، والنسب من حساب الباحثة

الجدول رقم (2) نسبة كل من ضرائب الدخل ورأس المال والإنفاق
من إجمالي الضرائب والرسوم، ونسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق

البيان	نسبة الضرائب على الدخل إلى إجمالي الضرائب والرسوم	نسبة الضرائب على رأس المال إلى إجمالي الضرائب والرسوم	نسبة الضرائب على الإنفاق إلى إجمالي الضرائب والرسوم	نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكيإلىالضرائب على الإنفاق
2000	76.12	2.62	21.26	3.53
2001	76.80	2.45	20.75	5.02
2002	68.64	3.29	28.07	6.12
2003	68.34	3.53	28.13	8.31
2004	65.48	4.21	30.31	11.20
2005	55.72	5.32	38.95	29.58
2006	51.65	5.14	43.21	36.32
2007	54.65	5.39	45.31	34.80
2008	53.80	5.69	40.51	38.75
2009	58.40	5.41	36.19	35.69
2010	–	–	–	

النسب من حساب الباحثة بالاعتماد على أرقام حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة

من الجدولين السابقينرقم (1)و (2) يتضح انخفاض حصيلة ضريبة الدخل (وخاصة مع انخفاض معدلات ضريبة الدخل في القانون رقم 24) حيث كانت نسبة الضريبة على الدخل من إجمالي الضرائب والرسوم في الأعوام من 2000 إلى 2003 هي على التوالي (76.12%، 76.80%، 68.64%، 68.34%) ثم تتابع انخفاض هذه النسب بشكل أكبر بعد بدء سريان القانون 24سابق الذكر ليكون أكبر انخفاض لها في عام 2006 حيث كانت نسبتها من إجمالي الضرائب والرسوم(51.65%)، وبالمقابل نلاحظ أنه تم التوجه لزيادة كل من الضرائب على رأس المال وعلى الإنفاق والتي كانت نسبتهما إلى إجمالي الضرائب والرسوم في عام 2000 على التوالي (2.62% – 21.26%) ثم أصبحت في عام 2006 ما يقارب الضعف لتكون على التوالي (5.14% – 43.21%). كما نلاحظ أن نسبة الرسم الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الضرائب على الإنفاق في عام 2000 كانت 3.53% ثم وصلت إلى 11.20% في عام 2004عند صدور المرسوم التشريعي رقم /61/ لذلك العام، ومع تتابع تعديلات لاحقة عليه زادت نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق إلى 35.69% عام 2009.

جدول رقم (3): الإنفاق الاستهلاكي في سورية خلال الفترة من(2000-2010)،(المبالغ بمليار الليرة السورية)

السنوات	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب	إجمالي الاستهلاك	نسبة الاستهلاك العام إلى الاستهلاك الإجمالي	نسبة الاستهلاك الخاص إلى الاستهلاك الإجمالي
2000	112244	572761	685005	16.39	83.61
2001	121723	591740	713463	17.06	82.94
2002	124785	605240	730025	17.09	82.91
2003	144072	643614	787686	18.29	81.71
2004	174052	810037	984089	17.69	82.31
2005	206631	993118	1199749	17.22	82.78
2006	194937	1122666	1317603	14.79	85.21
2007	248300	1192230	1440530	17.24	82.76
2008	274879	1390933	1665812	16.50	83.50
2009	301815	1508579	1810394	16.67	83.33
2010*	346055	1691479	2037534	16.98	83.02

المصدر : المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة والنسب من حساب الباحثة

نلاحظ من الجدول السابق رقم (3) أن نسبة الاستهلاك العام لم تتغير بشكل كبير خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت بين 16.39- 17.69 % من إجمالي الاستهلاك (باستثناء عام 2003 حينما ارتفعت إلى 18.29% وعام 2006 حينما انخفضت إلى 14.79%،).

و بالمقابل كان حال نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الاستهلاك مشابهاً، فلم يتغير بشكل كبير خلال نفس الفترة لتتراوح نسبته بين (82.31% - 83.61%) باستثناء أنها انخفضت في عام 2003 إلى 81.71% مقابل ارتفاع نسبة الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك، وفي عام 2006 وصلت بارتفاعها إلى 85.21% عندما انخفضت نسبة الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك. فخلال سنوات الدراسة عموماً، كان هناك حفاظ على نسبة كل من الاستهلاك العام والخاص من الاستهلاك الكلي، وكانت الدولة تسهم في زيادة أو خفض الاستهلاك الحكومي في حال تغير نسبة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الإجمالي وبما يتناسب مع حجم الاستهلاك الكلي المخطط له وفق خططها وأهدافها. ففي عام 2003 حينما انخفضت نسبة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الإجمالي، كان ردة فعل الحكومة أن زادت من الاستهلاك العام لمقابلة ذلك الانخفاض، وبصورة معاكسة كان الوضع في عام 2006 عندما ارتفعت نسبة الاستهلاك الخاص من الإجمالي.

جدول رقم(4): يوضح معدلات النمو للاستهلاك ومعدل نمو الضرائب والعبء الضريبي خلال الفترة المدروسة (2000-2010)

السنوات	معدل نمو إجمالي الاستهلاك	معدل نمو الاستهلاك العام	معدل نمو الاستهلاك الخاص	معدل نمو إجمالي الضرائب والرسوم	العبء الضريبي[5]
2000	-	-	-	-	13.72
2001	4.15	8.44	3.31	35.62	17.27
2002	2.32	2.52	2.28	0.021	16.55
2003	7.90	15.46	6.34	7.23	16.90
2004	24.93	20.81	25.86	2.82	14.79
2005	21.91	18.72	22.60	3.79	12.91
2006	9.82	-5.66	13.04	15.67	13.03
2007	9.33	27.37	6.20	11.61	12.30
2008	15.64	10.70	16.67	8.15	10.98
2009	8.68	9.80	8.46	15.55	12.32
2010*	12.57	14.66	12.12	-10.37	9.97

الجدول من حساب الباحثة بالاعتماد على أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة والمجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة

تتميز السنوات قبل عام 2004 (2000-2001-2002 -2003) بمعدلات نمو منخفضة ومتواضعة للاستهلاك، فقد كانت معدلات نمو الاستهلاك الإجمالي (4.15%،2.32%،7.90%) للسنوات (2001-2002-2003) وخاصة معدلات نمو الاستهلاك الخاص والتي كانت لنفس الأعوام (3.31%،2.28%، 6.34%).

ولم تنتعش معدلات نمو الاستهلاك إلا بعد أن بدأت عملية الإصلاح الضريبي في سورية والذي كانت أهم خطواتها هي صدور قانون ضريبة الدخل رقم /24/ في ذلك العام، والذي بدأ تنفيذه في 2004/1/1 والذي قام بتخفيض كبير لمعدلات الضريبة على الدخل ومنه قد يكون معه زاد حجم الدخل المخصص للاستهلاك وبالتالي قد ترافق ذلك مع ارتفاع حصيلة الضريبة على الاستهلاك.

ووفقاً للجدول السابق نسلط الضوء على بعض النقاط :

1- في عام 2004 نلاحظ ما يلي :

-قدم قانون ضريبة الدخل رقم /24/ تخفيضاً للمعدلات الضريبية و كان قد تناول فقط الضرائب المباشرة وليس الضرائب غير المباشرة، ومنه لم يكن له تأثير مباشر على الاستهلاك إلا عن طريق حجم الدخل المتاح.

-كان لخطوة تخفيض المعدلات الضريبية في القانون رقم /24/، دور في إفساح المجال لأصحاب الدخول المنخفضة باستهلاك أكبر (كونها شريحة تتميز بميل كبير للاستهلاك) يتسع المجال لها باستهلاك أكبر مع العبء

[5] **باعتبار أن العبء الضريبي هو ناتج قسمة إجمالي الضرائب والرسوم على الناتج المحلي الإجمالي**

الضريبي المنخفض(14.79% بعد ان كان 16.90% في عام 2003)، وتتضح زيادة الاستهلاك من خلال وصول معدل نمو الاستهلاك الخاص إلى 25.86% بعد أن كان 6.25% عام 2003.

-إن حصيلة الضرائب والرسوم عام 2003 (التي تمتعت بمعدل نمو7.23% أعلى مما كان عليه في عام 2002 (0.021%)) استفيد منها في رفع معدل نمو الاستهلاك العام في العام اللاحق فوصل معدل نمو الاستهلاك العام إلى (20.84%) في عام 2004.

-وخلال نفس العام (2004) نلاحظ من الجدول رقم /2/ ارتفاع لنسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب والرسوم إلى 30.31% بعد أن كانت 28.13% عام 2003، كما أنه بزيادة معدل نمو كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام عام 2004 زادت معها نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي إلى 11.20% من الضرائب على الإنفاق، في حين كانت تشكل نسبته 8.31 % عام 2003 من الضرائب على الإنفاق.

2- في عام 2005 :

-إن انخفاض العبء الضريبي في ذاك العام وصدور المرسوم التشريعي رقم /41/لعام 2005 المعدل لقانون رسم الإنفاق الاستهلاكي كانا لصالح الاستهلاك، حيث كان معدل نمو الاستهلاك 21.91 % أعلى من معدل نمو الاستثمار /15.19%/. وترافق ذلك (حسب الجدول رقم 2) مع زيادة نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب إلى 38.95% إلى جانب ارتفاع نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق إلى حوالي ضعفين ونصف الضعف للعام السابق.

-إن السبب الأكبر الذي أدى إلى مضاعفة رسم الإنفاق الاستهلاكي في عام 2005، هو صدور المرسومينالتشريعيين/رقم 61 ورقم 41/ لعامي /2004-2005/ المتعلقان برسم الإنفاق الاستهلاكي وخاصة مع توسيع مطارح هذا الرسم وشموله سلعا وخدمات جديدة، كمكالمات الهواتف الثابتة والمحمولة والتبغ وبنسب تراوحت بين 2-3% للهواتف و15% للتبغ. إلى جانب رفع الرسم على بعض السلع كالمشروبات الكحولية والسيارات بنسب تراوحت بين 30%إلى 40% وهي نسب عالية جداً.

3 - عام 2006:

-شهد هذا العام توسعاً للمطارح الضريبية و تمثل ذلك خلال الربع الأول من عام 2006 بإصدار المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2006 المتعلق بزيادة الرواتب والأجور حيث تضمنت المادة رقم /1/ منه زيادة بمقدار 5% من الراتب والأجر الشهري المقطوع ثم يضاف إلى هذا الراتب أو الأجر (بعد احتساب هذه الزيادة) مبلغ قدره 800 ل. س.

-إن آثار المرسومين التشريعيين 61-41 المتعلقين برسم الإنفاق الاستهلاكي وتوسع مطرحه ورفع نسبه على بعض المواد، كانت تظهر بانخفاض معدل نمو الاستهلاك الخاص حيث كان في عام 2004(25.86%) ثم بدأ ينخفض في عام 2005 إلى 22.60% وتابع انخفاضه في عام 2006 إلى 13.04% ليهبط بشكل أكبر خلال العام اللاحق لعام 2006.

-وصل معدل نمو الضرائب والرسوم في عام 2006 إلى معدل جيد جداً /15.67%/

و ارتفع معه قليلاً العبء الضريبي إلى 13.03% بعد أن كان 12.91 في عام 2005.

-كان معدل نمو الاستهلاك 9.82% وذلك لصالح الاستهلاك الخاص الذي كان معدل نموه (13.04) في حين كان معدل نمو الاستهلاك العام سالباً (-5.66)، فارتفعت معه(حسب الجدول رقم2) نسبة الضرائب على الإنفاق

إلى 43.21% من إجمالي الضرائب والرسوم وكانت حصة ضريبة الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق 36.32% بعد أن كان في عام 2005 /29.58%/.

4- عام 2007:

-ذكرنا سابقاً أن مرسوم الإنفاق الاستهلاكي وتعديله قد خفض من معدل نمو الاستهلاك الخاص ليكون في عام 2007 أدنى معدل نمو له بعد إصدار المرسوم وتعديلاته فكان فقط 6.20%.

-كما ظهرت في هذا العام نتائج معدل النمو المرتفع للضرائب والرسوم عام 2006، وذلك باستخدام هذه الحصيلة في رفع معدل نمو الاستهلاك العام في عام 2007(الذي كان سالباً في العام السابق) لمقابلة الانخفاض الكبير لمعدل نمو الاستهلاك الخاص، وتغطية الدعم الحكومي للمواطنين وخاصة في مجال المشتقات النفطية مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة مستوردات سورية منها.(بيان الحكومي المالي 2008)

-مع بدء تطبيق المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 والذي قدم تخفيضات عدة للمعدلات الضريبية انخفض معدل نمو الضرائب والرسوم في عام 2007 عما كان عليه في 2006 لكنه بقي معدلا جيدا مقارنة مع السنوات السابقة (باستثناء 2006).

-حاولت الحكومة تحسين معدل نمو الاستهلاك العام الذي كان سالباً في العام السابق فتحسن إلى 27.37% مقابل معدل نمو أقل للاستهلاك الخاص / 6.20%/ الذي أسهم بدوره بانخفاض لنسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب على الإنفاق حسب الجدول رقم/ 2/ إلى 34.80% (رغم تحسن نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب لأسباب أخرى لا تتعلق بالرسم على الإنفاق الاستهلاكي الذي انخفض قليلاً).

8- عام 2008:

-في هذا العام نلاحظ تأثيرا كبيرا لسياسة التكيف مع الظروف الدولية وتأثيرها في الأوضاع المحلية كبدء الأزمة المالية العالمية في أواخر هذا العام، ورفع أسعار المشتقات النفطية والتأثير الكبير لذلك في المبالغ المخصصة من قبل الحكومة للدعم المحلي والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري بشكل عام(بيان الحكومي المالي 2008); وبالتالي أسهم ما سبق ذكره بتأثير أكبر من تأثير القوانين الضريبية في ذلك العام وخاصة فيما يتعلق بخطط الدولة ونسب الاعتمادات الجارية والاستثمارية التي تحدد الاستهلاك والاستثمار العام.

-فنلاحظ أن معدل نمو الضرائب والرسوم انخفض عما كان في عام 2007 وذلك بسبب معدل النمو السالب للاستثمار العام (حيث جاء في موازنة عام 2008 تخفيض للاعتمادات الاستثمارية من 44 إلى 38% لتأمين استمرار الدعم الحكومي في عام 2008) وبما أن القطاع العام أقل قدرة على التهرب من دفع الضرائب المستحقة فإن حالة انخفاض الاستثمار العام ستترافق مع حالة انخفاض المطرح الضريبي وبالتالي الحصيلة الضريبية، ومعه انخفض العبء الضريبي إلى 10.98% وهو أقل عبء ضريبي ضمن الفترة من 2000 إلى 2008.

-بالمقابل كان معدل نمو الاستهلاك 15.64% ومعه تحققت أعلى نسبة لرسم الإنفاق الاستهلاكي من الضريبة على الإنفاق(حسب الجدول رقم /2/) خلال الفترة المدروسة لتصل إلى 38.75%.

9- عام 2009:

-في الموازنة العامة تم رفع الاعتمادات الاستثمارية إلى 40.14% في موازنة 2009 بعد أن كانت 38.33% عام 2008(موازنة 2009)، أي أنه تم تخفيض لمعدل نمو الاستهلاك العام إلى/ 9.80%/ بعد أن كان عام 2008 /10.70%/.

-إصدار المرسوم التشريعي رقم 24 (الذي صدر في عام 2008 وبدأ العمل به في أيار 2008) الذي أُضيف بموجبه إلى الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة زيادة بنسبة 25%، مما أسهم بتوسع المجال لزيادة الاستهلاك الخاص وخاصة لأصحاب الدخول المحدودة ذات الميل المرتفع للاستهلاك.

-وصل معدل نمو الضرائب والرسوم إلى معدل جيد جداً في عام 2009 (15.55%) أسهم به عدة أسباب منها :

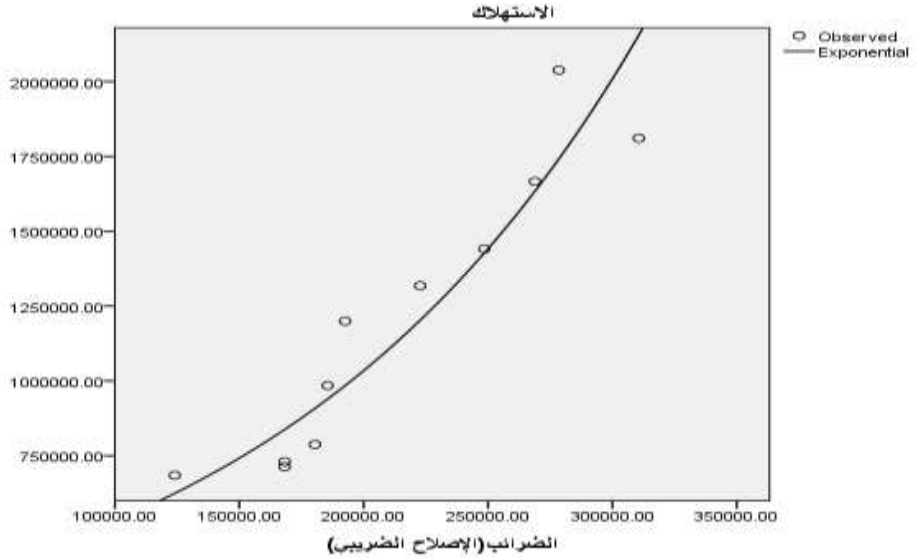
- فتح المجال للمكلفين المتأخرين عن دفع التزاماتهم الضريبية وتشجيعهم بالمبادرة بالدفع قبل تاريخ 2009/10/31 مقابل إعفاءهم من الغرامات والجزاءات، وذلك وفق المرسوم التشريعي رقم /22/ تاريخ 2009/4/23 والمتضمن إعفاء المكلفين من الضرائب والرسوم من الغرامات والجزاءات في حال سدادهم التزاماتهم الضريبية قبل تاريخ 2009/10/31 .
- توسع مطرح ضريبة الرواتب والأجور نتيجة زيادة الرواتب والأجور بموجب المرسوم التشريعي رقم 24 ، وبالنتيجة ازدادت معه نسبة الضرائب على الدخل من إجمالي الضرائب والرسوم إلى 58.40% بعد أن كانت عام 2008 /53.80%/ مقابل تراجع نسبة الضرائب على الإنفاق من إجمالي الضرائب والرسوم ونسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضريبة على الإنفاق نتيجة تراجع معدل نمو الاستهلاك في ذلك العام (حيث انخفض معدل نمو الاستهلاك الإجمالي من 15.64%عام 2008 إلى 8.68% عام 2009 وكان الانخفاض الأكبر بين الاستهلاك العام او الخاص من نصيب الاستهلاك الخاص الذي انخفض إلى 8.46% في عام 2009 بعد أن كان 16.67% عام 2008).

دراسة أثر الضّرائب في الاستهلاك في سورية باستخدام برنامج spss

مجتمع الدراسة وعينته :

إنّ عيّنة الدّراسة عبارة عن سلسلة زمنيّة من عام 2000 حتّى عام 2010 تتضمّن بيانات حول متغيّرات الدّراسة وهي الضرائب والاستهلاك، فتكون الضرائب هي المتغير المستقل بينما الاستهلاك هو المتغير التابع.

تبيّن أنّ الشكل العام للانتشار هو دالّة اللوغريتم الطبيعي بالأساس e أو Exponential لاحظ الشّكل:



الشكل(1): توزّع نقاط انتشار كلّ من الضرائب والاستهلاك في سورية.

المصدر: نتائج تحليل الانحدار

وعند دراسة معنويّة الانحدار تبيّن الآتي:

الجدول(5) نتائج تقدير النموذج اللوغريتمي

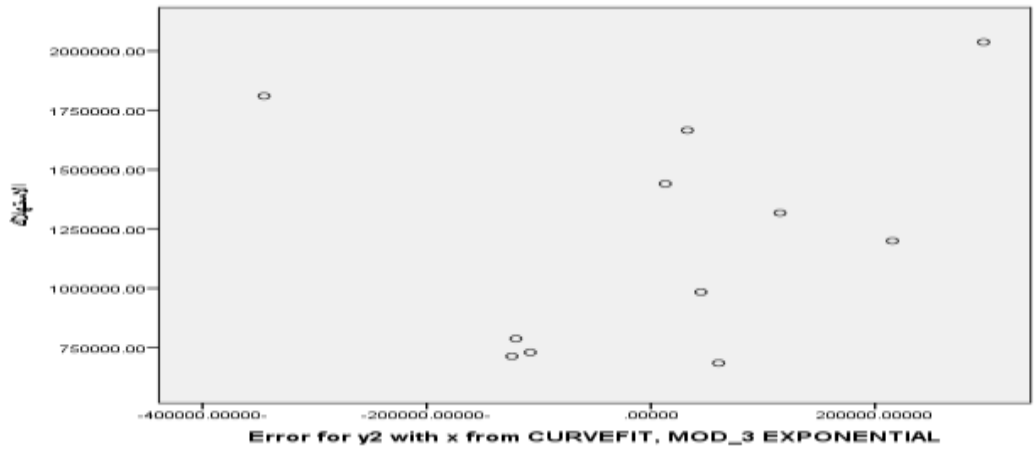
معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحّح	الخطأ المعياري	F	sig
0.943	0.889	0.877	0.141	71.976	0.000

المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط

نجد بأنّ معامل التحديد المصحّح 0.877 أي للنموذج قدرة على تفسير 87.7 % من التغيّرات في الاستهلاك والتي تنتج عن التغيّر في الضّرائب، كما نجد بأنّ قيمة F= 71.976 وهي كبيرة بما يكفي للقول بأنّ العلاقة بين المتغيّرين ذات دلالة إحصائيّة، ويؤيّد قرارنا هذا كون احتمال الدلالة sig= 0.00وهو أصغر من 0.05 الأمر الذي يدفعنا للقول بوجود علاقة بين الضرائب والاستهلاك، كما أنها علاقة متينة جداً حيث معامل الارتباط(94%).

من الجدول السابق نجد أنّ الخطأ المعياري بالمتوسّط/0.141/وهو صغير جدّاً بالتالي هنالك جودة توفيق للنموذج المقترح، أي للنموذج قدرة جيدة على تفسير التغيرات في الاستهلاك التي تنتج عن التغير في الضرائب.

كما يتضح من خلال الشّكل(2) عدم وجود أثر للأخطاء (البواقي) في المتغير التابع:



الشكل(2): توزع نقاط الانتشار الخاصّة بالمتغيّر العشوائي (الخطأ) مقابل المتغيّر التابع.

المصدر: نتائج تحليل الانحدار.

هذا وقد تمّ تقدير معلمات النموذج كما في الجدول الآتي:

الجدول(6) نتائج تقدير معلمات النموذج

المتغير	المعاملات غير المعياريّة		المعامل المعياري	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	Beta		
الضرائب	0.000006638	0.000001	0.943	8.484	0.000
Constant	274175.018	47252.703		5.802	0.000

المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط

–دراسة معنويّة المعلمات:

سيتمّ دراسة معنويّة المعلمات المقدّرة تحت فرضيتي العدم التاليتين:

$H_0: b_0=0$ (قيمة الثابت تساوي إلى الصّفر)

$H_0: b_1=0$ (قيمة الميل تساوي إلى الصّفر)

نجد أنّ قيمة t= 5.802 كبيرة بما يكفي لرفض الفرض العدم الأوّل أي قيمة الثابت تختلف عن الصّفر، يؤيّده ذلك أنّ sig= 0.00 أصغر من 0.05، كذلك فإنّ قيمة t= 8.484 كبيرة بما يكفي لرفض الفرض العدم الثّاني أي أنّ قيمة الميل تختلف عن الصّفر، يؤيّده ذلك أنّ sig= 0.00 أصغر من 0.05، ومن هنا نجد أنّ الأثر الخاص بالضرائب والمقدّر بـ0.000006638 يعبّر عنه وفق النموذج المقدّر الآتي:

$$y_2 = 274175.018e^{0.000006638x} + \varepsilon$$

حيث كانت نتائج التقدير بحسب السنوات كما في الجدول الآتي:

الجدول(7) نتائج تقدير النموذج

العام	التقدير
2000	624592.77121
2001	837442.62299
2002	837637.21699
2003	908128.87109
2004	939362.75115
2005	984239.10944
2006	1202421.61940
2007	1427650.58260
2008	1633211.54942
2009	2155527.13809
2010	1740714.74763

المصدر: نتائج تحليل الانحدار البسيط

نلاحظ أنّ تغيّر الضرائب بمقدار نقطة واحدة يؤدّي إلى تغيّر في الاستهلاك بمقدار 1.8197 نقطة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

-تم التوصل إلى تأكيد وجود علاقة بين الضرائب والاستهلاك، وكانت هذه العلاقة متينة جداً.

-انطلاقاً من استخدام الضرائب كأداة هامة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد استخدمتها سورية في التأثير في حجم الاستهلاك المحلي.

-في إطار توسيع قاعدة السلع الاستهلاكية الخاضعة للرسم الاستهلاكي، تم إخضاع سلع وخدمات جديدة للرسم لم يسبق إخضاعها سابقاً.

-لم يكن التوسع في مطارح رسم الإنفاق الاستهلاكي دوماً لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفض، فقد طال هذا الرسم بعض السلع الضرورية والشائعة الاستخدام.

-و في المقابل كانت هناك خطوات للحد من استهلاك بعض السلع الكمالية ولتكون لصالح تخفيف الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مثل رفع رسم الإنفاق الاستهلاكي على المشروبات الروحية والسيارات.

-حاولت الحكومة عموماً التأثير في حجم الاستهلاك الخاص من خلال الضرائب، لكن في بعض السنوات كانت تزيد الاستهلاك العام أو تخفضه وفق قرارات وخطط حكومية، لدعم الحفاظ على حجم استهلاك كلي معين.

-التعديلات التي أدخلت على قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي لم تسهم كثيراً في تخفيف تعقيد عمل الإدارة الضريبية وخاصة في ظل نظام عدم الفوترة والتهرب منها، كما كان هناك الكثير من التعديلات المتداخلة أو خضوع المادة ذاتها لرسمين معاً كالتبغ الذي يخضع لضريبة التبغ ولرسم الإنفاق الاستهلاكي.

التوصيات:

-استبعادالمواد السلعية الضرورية والبعض من السلع شائعة الاستعمالمن إخضاعها لرسم الإنفاق الاستهلاكي (كالسكر والملح) لتخفيف العبء على أصحاب الدخول المحدودة لتأمين المستلزمات الأساسية للمواطنين.

-ضرورة العمل على نشر الوعي بأهمية نظام الفوترة للضبط قدر الإمكان من حالات التهرب من دفع الفواتير غير المباشرة.

-العملعلى الحد من التعديلات الكثيرة المتداخلة للقوانين والمراسيم الضريبية، بغية عدم ضياع كل من المكلف (لمعرفة الضرائب والرسوم الواجب دفعها) والإدارة الضريبية(في تحديد ما يتوجب على المكلف دفعه وتحصيله وملاحقة ما يتم إخفاؤه من مطارح ضريبية للتهرب من مستحقاتها).

-العمل على دمج الضرائب أو الرسوم غير المباشرة بدلا من تعددها على ذات السلعة.

المراجع:

- أبو عيدة، عمر. *تحليل العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي الفلسطيني وفقاً لنظريات الاستهلاك الحديثة : دراسة ميدانية*. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، الأردن، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص37، 60.
- البيان الحكومي المالي لعام 2008 .
- حامد، عبد المجيد دراز ;د.سعيد، عتمان ;د.أبو دوح، عمر. *مبادئ المالية العامة*. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- حامد، عبد المجيد دراز. *مبادئ المالية العامة*. بيروت ، 2000.
- زيود، زينب. *دراسة تحليلية لتطور الضرائب على الإنفاق في سورية منذ عام 1980*. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين: سورية، 2012.
- شرف، سمير. *الاقتصاد المالي والنقدي*. منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، اللاذقية، 2007-2008.
- عطوي، فوزي. *المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة*. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2003.
- العمّار، رضوان. *اقتصاديات المالية العامة*. منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، اللاذقية، 2012-2013.
- فرهود، محمد. *مبادئ المالية العامة*. منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سورية، حلب، 1994.
- القانون رقم 18 لعام 1987.
- كبارة محمد. *الاستهلاك*. هيئة الموسوعة العربية، العلوم القانوني والاقتصادية سورية، دمشق، المجلد 2، 2012، ص229.
- ناشد، سوزي. *الماليةالعامة/النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة*. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2006.
- المرسوم التشريعي رقم /22/ تاريخ 2009/4/23
- المرسوم التشريعي رقم 14 لعام 2006
- المرسوم التشريعي رقم 24 في عام 2008.
- المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004.
- المرسوم التشريعي رقم41 لعام 2005.